

للنوايا الطيبية، الى ان يكتمل عقد المصالحات العربية، التي اسهم في سرعة اختمارها اندلاع الانتفاضة الفلسطينية.

### الحل واللاحل

لقد قامت م.ت.ف. بتحوّل عميق في مواقفها، واستراتيجيتها، بل في هوية حلفائها؛ لكن واحداً من بين هؤلاء الحلفاء لم يتغير، وهو النظام العربي. واذا ما كان عرفات لم يلح كثيراً على هذا العمق الذي يريده لتحركه الدبلوماسي، أقله في تصريحاته العلنية، فانه أكد، في المقابل، أهمية توافق الدول العربية حول التسوية، حتى انه دافع عن اقتراح سوفياتي الاصل يقضي بعقد لقاء تمهيدي للجنة الخماسية العربية من اجل البحث في تسوية النزاع في الشرق الاوسط، ممّا يعني ان الجدية التي يبديها الزعيم الفلسطيني يجب ان تقابل بجدية عربية مماثلة. فالمطروح، الآن، ليس فرزاً بين استراتيجيتين، ربما لأن المنظمة ليست في وارد هذا الفرز ولا ترغب فيه، وهذا يعني ان المنظمة تريد من الاطراف العربية المكوّنة للجنة، قبل الآخرين، ان يفهموها جيداً. فهي تولّت عنهم تطوير المواقف التي كانت مواقفهم، في السابق؛ كما انها سعت الى افهامهم ان لا داعي للمحاربة، وباسمها، بمواقف لم تعد هي نفسها لتحارب بها.

واقصى ما يعوّل عليه صانع القرار الفلسطيني، في هذا الشأن، هو ان يستدعي استمرار الانتفاضة من الاردن وسوريا ومصر اتباع ما يمكن ان يسمّى «سياسات الضرورة»؛ وهذه، بدورها، قد تتجسّد في الرغبة المتبادلة للتصالح بين سوريا وم.ت.ف. وفتح ملف العلاقات الاردنية - الفلسطينية لمراجعة دقيقة وحساسة قد تشد أعصاب الطرفين، وبفلس المنطق - منطق الضرورة - ان تلتقي م.ت.ف. مع مصر التي اصبح موقفها من الحلول السياسية المطروحة أكثر وضوحاً على صيغة للتحرك المستقبلي.

على ان التزام القيادة الفلسطينية الوقوف على الخط الفاصل بين الحد الاقصى «للتضامن العربي» كما عبّرت عنه قمتا عمّان والجزائر، وبين الموقف الدولي، نابع، من حيث الاساس، من اغتراب القرار الفلسطيني عن وطنه، ووقوعه على خطوط التماس العربية - العربية ومتغيراتها منذ ارتباطه بمؤسسة القمة العربية وقراراتها، بحيث صار الوقوف الفلسطيني على الخط الفاصل «استجابة» لتوازن النقائض العربية، منفردة او مجتمعة، متحالفة ام متمحورة، اضافة الى توازن النقائض الاقليمية والدولية. فحين كانت النقائض الاقليمية والدولية تفرض شروط الغياب التام للفلسطينيين او ما سمي «شطب الرقم الفلسطيني الصعب»، كانت استجابة القرار الفلسطيني للتحدي بالحفاظ، اولاً واخيراً، على م.ت.ف. باعتبارها شكل الوجود السياسي الرسمي، والشرعي، للفلسطينيين؛ وحين كان التحدي هو جرّ المنظمة الى مواقع حرب الطوائف في لبنان، بما افرزته ايضاً تناقضات الوضع الاقليمي، كانت استجابة القيادة الفلسطينية بالتركيز على العمق العربي؛ وحين كان التحدي في التشكيك بوحداية التمثيل الفلسطيني، او تقييد استقلاليته بتغذية الانشقاق، او المحاصرة، كانت الاستجابة في تمسك القيادة الشرعية بحوارات المصالحة الوطنية، طويلة النفس، بكل الاختلافات التي عكستها هذه الحوارات من تعددية سياسية وتنظيمية.

هناك، ولا شك، مجال أوسع للنقاش في هذا المجال. النقطة الجوهرية هي تلك العلاقة الطردية القائمة بين التضامن العربي وبين امكان التماسك الفلسطيني من خلال برنامج مرحلي. ومن الخطأ بمكان الاعتقاد بأن هذه العلاقة تمّت فجأة، او انها نهائية؛ فقد برزت بعد حرب تشرين